وثائق حزبية
من تاريخ البعث

لله ثم للتاريخ

نحن والأكراد في العراق

كيف تعاملنا معهم
وكيف تعاملوا معنا ؟

رسالة

القيادة القطرية لحزب البعث العربي الإشتراكي
الى الأحزاب الكردية في شمال العراق
٢٣ سبتمبر ١٩٧٢

منشورات



حزب البعث العربي الإشتراكي
القيادة القطرية



أمة عربية واحدة
ذات رسالة خالدة

أيها الأخوة :

نحييكم ونحيي كافة أعضاء حزبكم ، ونبعث إليكم بهذه الرسالة ، بعد أن تعرضت العلاقات فيما بيننا إلى تصدع كبير ، آملين أن تساعد هذه المبادرة على المسارعة في إيقاف التدهور ، وتجديد بناء هذه العلاقات على قواعد ثابتة من الإيمان بأن الأساس الذي لا أساس سواه للتحالف بين حزبينا ، ولتحقيق الإخاء القومي والمساواة التامة بين جماهير شعبنا العربية والكردية . . هو النضال المشترك والمخلص من أجل ترسيخ وحدة السيادة الوطنية للجمهورية العراقية والمحافظة على وحدة أرضها وشعبها . . في ظل ثورة السابع عشر من تموز المجيدة وفي إطار أهدافها التي حققت مكاسب تقدمية كبرى كان من أهمها وأبرزها بيان ١١ آذار التاريخي .

وأسباب التدهور معروفة لكلينا . وسبق أن بحثت مراراً مع أغلبية أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني ، وبخاصة مع السيد البرزاني .

وإننا إذ نعود لعرض الأمور التي تثير القلق في نفوسنا برسالة مكتوبة ، فذلك من أجل أن تكون وجهة نظرنا واضحة تماماً أمام جميع رفاقكم ، لكي تتوفر لهم فرصة الإطلاع على وجهة النظر هذه ، وعلى الأسباب الموضوعية التي أدت إلى التدهور الذي مازال بالإمكان تلافيه . . ولكي تكون جماهير حزبينا على بينة كاملة بالعوامل التي تهدد عملية بناء السلام ، حتى يكون لها دورها الإيجابي في السعي إلى إعادة بناء التحالف بين حزبينا على أسس وطنية نضالية وطيدة ، وفي تهيئة الظروف الملائمة لبدء علاقات قائمة على الثقة التامة ، وعلى الحرص على تعزيزها وتطويرها نحو الأفضل لما فيه مصلحة الشعبين العربي والكردي ، ومصلحة العراق التقدمي المزدهر ، سيما وأن عدم الإستجابة الجدية لضرورة تجاوز السلبيات قد بات يهدد امن الدولة ومستقبل التعاون فيما بيننا .

وما من شك في أن الصراحة والمجابهة الموضوعية بنقاط الخلاف والتناقض والإخلاص للحقيقة والحرص على وحدة هذا الوطن ومستقبل شعبه . هي المعايير الوحيدة التي يمكن اعتمادها في الكشف عن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تصدع العلاقات فيما بيننا ، ومن ثم الوصول إلى وضع الحلول العلمية الكفيلة بحل الكثير من المشاكل والمعضلات التي نعاني منها كثيراً . . معتقدين ، بل جازمين ، بأن المشاكل والمعضلات مهما كبر حجمها ، فإن القدرة على حلها وتجاوزها - عندما تتوفر الرغبة الأكيدة لذلك - تبقى هي الأقوى والأكثر فعالية وجدوى .

أيها الأخوة : من أجل أن نعرف الأسباب الحقيقية للأوضاع المتردية ، لابد من العودة إلى الماضي القريب لإدراك مغزى الأحداث في إطارها التاريخي الموضوعي (تلافي أي إحتمال بعودة عقارب الساعة إلى الوراء) .

وبالنسبة إلينا ، فإن ثمة وقائع قد تفيد العودة إلى التذكير بها ، منها أن الثورة حينما أقدمت على بدء حوار معكم للوصول إلى حل للمسألة الكردية ، (لم تنطلق من مواقع الضعف ولا من مواقع السلبية ، وإنما تنطلق من موقع متين وإيجابي)(*) هو موقع الإلتزام الثابت بمبادئها القومية والإنسانية الثورية ، وكذلك التزامها بمبادىء الإستقلال والوحدة الوطنية والنهج الديمقراطي والتحولات الإجتماعية المتقدمة ، والحرص على إرساء الأخوة العربية الكردية على أساس وطيد من السلم والتقدم ، بوضع حل صحيح يشكل رداً حازماً على عوامل الإنقسام والإقتتال بين الأخوة أبناء الوطن الواحد .

ومن الجلي أن موقف الثورة هذا ، لم يكن بفعل الصدفة ، ولانتيجة العوامل والظروف الطارئة الخاصة . . بل كان موقفاً منبثقاً عن نهج استراتيجي مبدئي (ينطلق من إيمان حزبنا وسلطة ثورتنا بالحقوق المشروعة للأكراد ضمن الإطار الوطني الصحيح) الذي يؤمن عوامل الرسوخ لوحدة الجمهورية العراقية على كافة الأصعدة والمستويات .

وقد جسد حزبنا موقفه من قضية الحقوق القومية للأكراد منذ البداية في بياناته وقراراته ، كما جاء ذلك مثلاً في بيان القيادة القومية حول بيان ٢٩ حزيران عام ١٩٦٦ : وفي بيان المؤتمر القطري السابع عام ١٩٦٩ . . الخ . . . فحزبنا - حزب الثورة العربية - يشجب تماماً الإضطهاد القومي الذي كرسه الإستعمار ، ويؤمن بضروة التآخي القومي بين القوميات والأقليات القومية في إطار الوطن والدولة الواحدة .

(وفي بلد كالعراق تتعايش فيه عدة إنتماءات قومية ، تشكل مسألة تأمين الحقوق القومية حجر الأساس في ضمان الوحدة الوطنية) .

لذلك ، فإن سلطة الثورة إنطلقت في حوارها معكم بوحي من هذه الأفكار ، وبشعور موضوعي (بأنكم تمثلون قوة أساسية) تؤثر سلباً أو إيجاباً على مستقبل القضية الكردية ، سواء أكان ذلك في المرحلة الراهنة أو في مراحل أخرى .

وبانتهاجنا أسلوب الحوار الموضوعي الهادف ، عبرت الثورة عن رغبتها في تحقيق سلام دائم في المنطقة الشمالية من أرض الوطن على أساس ضمان تمتع الشعب الكردي بحقه في الحكم الذاتي في إطار الوحدة الوطنية والشعبية ووحدة السيادة الوطنية للعراق كما أقر ذلك المؤتمر القومي العاشر لحزبنا .

وإذا كان الحل السلمي الديمقراطي للمسألة الكردية قد جاء بعد مرور فترة على قيام ثورة السابع عشر من تموز ، فهذا لايعني ان الحل لن يكن في مقدمة مهمات الثورة ، فلقد سبقت إعلان بيان ١١ آذار التاريخي مجموعة من الإجراءات الإيجابية الممهدة . . وقد كان الحوار معكم على المشاركة بالحكم على أساس بيان ٢٩ حزيران أول خطوة للثورة في هذا السبيل .

علماً بأن مطالبكم لم تكن حينذاك تتجاوز ماتضمنه بيان ٢٩ حزيران من بنود مع أننا كنا نعتبر هذه البنود لاتشكل إقراراً كافياً بالحقوق القومية للأكراد ولاتضمن أخوة راسخة وعلاقات متينة بين العرب والأكراد في إطار هذا الوطن .

لذلك فقد أعلنت ثورة السابع عشر من تموز ، منذ يوم إنتصارها الأول ، عن تبنيها الكامل لبيان ٢٩ حزيران ، مؤكدة بذلك مواقفها السابقة التي كنتم على علم بها من خلال اللقاءات التي كانت تحصل فيما بيننا قبل ثورة ١٧ تموز ، والتي أسفرت عن اشتراككم في الوزارة التي شكلت بين ١٧ – ٣٠ تموز .

ولكننا فوجئنا – للأسف – بعدم استعدادكم للمشاركة في الحكومة التي قامت أثر انتفاضة الثلاثين من تموز ١٩٦٨ : مع أن هذه الانتفاضة أستهدفت عناصر اليمين والرؤوس الرجعية والمشبوهة التي حاولت العبث في الثورة وحرفها ، وحسمت الأمور لصالح الجماهير وقضية تحررها الوطني والقومي والاجتماعي .

مراجعة أسباب الصدام
.. وتجدد القتال

ورغم هذا الموقف ، فقد بذلنا الكثير من الجهود دون جدوى لحملكم على مراجعة هذا

الموقف من أجل المساهمة الجدية في المسؤولية . . وحافظنا - رغم استمرار السلبية - على استعدادنا للحوار معكم من أجل الوصول إلى فهم للأسباب العميقة التي تكمن وراء موقفكم المذكور .

غير أن القضية لم تبقَ في هذه الحدود من الموقف السلبي ، بل عملتم على تصعيد ذلك إلى مدى أكثر خطورة . . (عندما قمتم بنسف أنابيب النفط بإشراف أعضاء في المكتب السياسي لحزبكم) ، مما كشف لنا بأنكم لم تعودوا مستعدين لحل المشاكل بالطرق السلمية .

وبالفعل فقد واصلتم ممارسة الأعمال التخريبية كنسف خطوط السكك الحديدية إضافة إلى أعمال أخرى عديدة كانت تهدف إلى تدمير الاقتصاد الوطني ، مما لايمكن معه لأية سلطة تحترم مسؤوليتها أن تتغاضى عن ذلك .

لذلك وجدنا أنفسنا أمام أحد خيارين : إما السكوت عن هذه الأعمال وبالتالي تعريض أمن الدولة وسلامتها إلى الخطر ، أو نختار مكرهين طريق الرد عليها ، والمحافظة على هيبة الدولة ووحدة الوطن . . وكان لابد من الجنوح إلى الحل الثاني رغم مرارته .

في مثل تلك الأوضاع تجدد القتال رغم أننا كنا غير راغبين في أن نسلك ذلك السبيل لقناعتنا الكاملة بأن السلم هو المناخ الضروري لحل المسألة الكردية حلاً صحيحاً ، ومعالجة الأسباب التي أدت إلى القتال معالجة جذرية .

إنكم على علم بأن أعداداً كبيرة من المواطنين الأكراد يقفون إلى جانب السلطةعند تجدد القتال (وبالذات الجناح الثاني لحزبكم في ذلك الحين الذي كان يقوده الأستاذ ابراهيم أحمد وجلال الطالباني ، وعدد كبير من المواطنين الأكراد) .

ومع كل هذا ، فإننا كنا على يقين من أن حل المسألة الكردية لايمكن أن يقوم على أسس صحيحة مالم تعالج الأسباب التي أدت إلى حمل السلاح بالأساس .

وفي ذلك كتبت جريدة حزبنا «الثورة» سلسلة من المقالات تحت عنوان (كيف السبيل إلى حل المسألة الكردية) أوضحت فيها موقف الحزب بصورة لاتقبل اللبس . وعبرت عن إيماننا الراسخ بأن الطريق إلى السلام العادل هو طريق إقرار وتنفيذ الحقوق القومية المشروعة للأكراد ، وإن أي اضطهاد قومي مهما كان شكله لابد أن يدفع إلى مواصلة النضال بصورة مشروعة للتخلص منه .

ورغم ظروف القتال فإن سلطة الثورة لم تغير قناعتها بمشروعية الحقوق القومية للأكراد التي تضمنها بيان ٢٩ حزيران ، لابل تجاوزت عملياً أحكام ذلك البيان .

وليس خافياً على أحد أن الثورة قد أصدرت إبان تلك الظروف بعض القرارات التي تتعلق بالحقوق للأكراد، والتي لم يتضمنها بيان ٢٩ حزيران :

- كالإعتراف بالحقوق الثقافية للشعب الكردي .
- وإنشاء مجمع علمي كردي .
- وتأسيس جامعة السليمانية .
- وإستحداث محافظة دهوك .
- وإعتبار ٢١ آذار (عيد نوروز) عيداً وطنياً للشعب في عموم القطر العراقي .
- وإعلان العفو مرات متعددة عن المشتركين في حوادث الشمال .

إن تلك الاجراءات التي ذكرت على سبيل المثال لاالحصر قد تمت قبل إعلان بيان الحادي عشر من آذار التاريخي . وهي في جوهرها جزء من برنامج سياسي كامل كانت الثورة قد أعدته لحل المسألة الكردية . وماكان بيان ١١ آذار إلا التجسيد العملي له .

ولا حاجة أن نكرر القول : إن الخطوط العريضة لهذا البرنامج كانت راسخة في تصور حزبنا قبل تسلمه الحكم ، لذلك لم يؤثر القتال الذي تجدد في الشمال بعد تسلم حزبنا للحكم على إيمانه بوجوب التوصل إلى حل سلمي ديموقراطي للمسألة الكردية لأن القضايا المبدئية لاتؤثر عليها في نظرنا الأحداث الطارئة .

دور القيادة القومية للبعث

وقد تبلور - رغم كل ماحدث - اتجاه نحو بدء حوار معكم مرة أخرى ، (ذلك لأننا ننكر أن أي حل بتجاهلكم كحزب سياسي قد يؤدي إلى زرع العقبات أمام تطبيق الحقوق القومية للأكراد وأمام تحقيق السلم الوطيد) . كما أن بقاء قوة أساسية من الحركة الكردية بعيدة عن المساهمة في إقرار السلام سوف يعرقل مهمة السلام ويشكل ثغرة بارزة في هذه الحلول .

وفي ظل هذه الأوضاع إنعقد المؤتمر القومي العاشر لحزبنا من (١ - ١٠) آذار ١٩٧٠ ودرس من جديد المسألة الكردية وقضية المطامح القومية للجماهير الكردية في العراق ، وأطلع على نتائج الحوار الذي جرى بين سلطة الثورة وقيادة الحركة الكردية ، وأكد أن إعلان الحل السلمي الديموقراطي لهذه المسألة على أساس الحكم الذاتي ضمن الوحدة العراقية بما يحقق أفضل شروط التعاون والتآزر بين القوميتين العربية والكردية يجب أن يكون في مقدمة إنجازات الحزب .

ومن المعلوم أننا منذ دخلنا معكم في بحث جدي للوصول إلى حل لهذه المسألة ،لم نجد أن النقاط التي كانت مثار خلاف أساسي بيننا وبينكم تتعلق بالحقوق القومية للأكراد ، وإنما كانت وبشكل أساسي تدور حول قضية مستقبل العلاقة بين السلطة وبين جماعة الأستاذين ابراهيم أحمد وجلال الطالباني وكذلك مستقبل العلاقة مع رؤساء الفرسان السابقين .

ولاشك أنكم تعلمون أن الحوار الذي جرى مع الأخ دارا توفيق لم يتضمن من جانبكم مسألة الحكم الذاتي وأقتصر على مطاليب مرحلية ولكننا أوضحنا لكم أن هذه المطاليب ليست كل شيء في نظرنا . فلقد كان تصورنا يتجاوز منذ البداية هذه المطاليب ، ويؤكد أن الحل الجذري للمسألة الكردية هو الحل الوحيد الذي لايمكن استبداله بأنصاف الحلول وبالهدنات المؤقتة .

وبالنسبة لإثارتكم قضية العلاقة مع الجناح الثاني للحزب الديموقراطي الكردستاني في ذلك الحين ، كنا نعتقد أن هذه القضية ثانوية بالأساس ، وما تصورنا أنها يمكن أن تفوق في أهميتها عندكم مسألة الحل السلمي الديموقراطي للقضية الكردية التي هي قضية الشعب الكردي بمجموعه .

وكنا نرى أنه من غير الجائز تحميل المواطنين (سواء في الجناح الثاني لحزبكم أو من الفرسان) تبعة عمل تتحمل مسؤوليته جميع الأطراف بما فيها الحكومة ، إضافة إلى شعورنا بأن صيانة السلم تقتضي توفير الأجواء اللازمة لتحقيق الوحدة الوطنية ، وشمول كافة الفصائل الوطنية عربية أو كردية بهذا الحق . كما أن إنجاز الحل السلمي الديموقراطي هو لضمان حقوق الجماهير الكردية وليس لفئة منها .

وإنسجاماً مع سياستنا العامة في تجنب الوقوع في نقاط خلاف معكم ، وافقنا على رأيكم وعرضنا عليكم رغبتنا (في إجراء مصالحة وطنية بينكم وبين خصومكم من الأكراد الذين يستحيل أن يكونوا إلا أكراداً أولاً) ولا يجوز وصفهم بالخيانة الوطنية لمجرد اختلافهم معكم في وجهات النظر ثانياً ، ولأن موقفكم من هؤلاء يجب أن ينسجم مع الموقف الذي سيؤدي إليه الحل السلمي نفسه ثالثاً .

ولكن مع الأسف لم نتلق إيجابياً ، بل على العكس لم يكن لديكم أي استعداد لسماع أي رأي بهذا الشأن(*) .

وما أن مرت فترة وجيزة على إعلان بيان آذار حتى وصلتنا أخبار تفيد بأن مصالحة بين السيد البارزاني وخصومه من رؤساء الفرسان قد تحققت ، وأن السيد البارزاني قدم لهؤلاء الأموال والسلاح عند زيارتهم له .

وبعد فترة قليلة بدأت اتصالاتكم مع الجناح الثاني من الحزب الديموقراطي الكردستاني لتحقيق المصالحة بينكم وبين قيادته .

ومع رغبتنا الصادقة والمخلصة في تصفية جميع المشاكل والسلبيات والأحقاد الموجودة بينكم وبين خصومكم من الأكراد وغيرهم فإننا لم نكن نستطيع تفسير موقفكم في رفض كل المساعي التي بذلت من قبلنا من أجل تحقيق المصالحة بينكم وبين خصومكم ، ومن ثم إقدامكم على تحقيق نفس المهمة إلا بأنه نوع من المناورة : تهدف إلى إعطاء الحل السلمي ، طابع الانتصار وفرض الحل ، لا طابع الوفاق الوطني الديمقراطي .

تلك كانت الثغرة الأولى التي كشفت سلبية النوايا وتجاهلكم لمواقفنا الإيجابية الثابتة في سبيل الحل السلمي للقضية الكردية وتصويره كأنه إنتصار خاص بكم ، لذلك صرنا نشعر بعدم الإطمئنان إلى سلامة نواياكم ، حيث أن المسلك الذي سرتم فيه ماكان يدل على وجود رغبة حقيقية في إقامة تحالف وطني مخلص ووطيد .

ولعلنا تساءلنا ونتساءل : إذا كان الحل السلمي للقضية الكردية إنتصاراً وطنياً عاماً ، وإنتصاراً للوضع السياسي الذي يحقق هذا الحل ، فلماذا كان نهجكم يعمل على تجريد الوضع السياسي من علاقاته الإيجابية ، لاسيما مع الأوساط الكردية خارج حزبكم؟ . ألا يعني ذلك محاولة لزرع التعقيدات في وجه النظام الذي تقع على عاتقه مهمة إنجاز هذا الحل؟ .

وهل من مصلحة الحركة الكردية إشعار الثورة بأن المتاعب التي تضعونها بوجهها هي كالمتاعب التي تلاقيها السلطات السابقة في ظروف الاقتتال ، وكأن السلم والحرب ، والحل الصحيح للقضية الكردية ، واللاحل أمور متشابهة ، سواء بسواء؟ .

(*) لو لم تكن الحكومة – وهي بعثية – تسعى لحل المسألة الكردية وإنجاح تجربة الحكم الذاتي ماكانت لتسعى إلى إجراء مصالحة شاملة بين الملا وبين خصومه كما يوضح البيان .

وإنه لأمر يدعو إلى الدهشة أن يكون الشخص وطنياً أو عميلاً تبعاً لنوع علاقته بحزبكم وبمعزل عن الثورة والظرف العام الذي أوجدته لصالح الحركة الكردية ، كما أنه أمر يثير الدهشة أيضاً أن تنظروا نظرة غير موضوعية لكل من له علاقة بالسلطة مع أنكم جزء من هذه السلطة وتشاركون في مختلف أجهزتها . .؟ .

فحوى اتفاقية ١١ آذار وإنجازاتها؟

ويجري ذلك كله حتى بعد بيان ١١ آذار وليس قبله ، ودون تمييز بين السلطة التي تشن ضد الأكراد قهراً قومياً ، وللسلطة التي تلتزم بأمانة الحقوق القومية للأكراد ، وتتحمل مسؤولية تخطي جميع الحواجز والعقبات لتوطيد السلام .

ولكي لاتضيع القضايا الأساسية من خلال عرض القضايا الثانوية ، لابد من إعادة عرض الأمور مجدداً وبصراحة ووضوح راجين أن يتسع وقتكم أيها الأخوة لدراسة ملاحظاتنا بجد وإهتمام .

نحن نعتقد بأننا متفقون على أن بيان ١١ آذار قد أنطوى على مسألتين أساسيتين ترتبط أحداهما بالأخرى بشكل وثيق وهما :

أ - ضمان الحقوق القومية المشروعة للأكراد .

ب - ترسيخ وحدة العراق . أي وحدة الشعب والوطن والنظام الدستوري ضمن منطق سيادة القانون ومركز السلطة .

هذا المنطق الذي يستحيل بدونه قيام أو استمرار وجودها .

ففيما يتعلق بالحقوق التي تضمنها بيان ١١ آذار يمكن تعداد ماأنجز منها خلال الفترة التي أعقبت صدور البيان حتى الآن :

١ - تعديل الدستور المؤقت بما يؤكد الوجود القومي للأكراد وفقاً لبيان آذار .

٢ - اتخاذ الاجراءات القانونية التي تضمن جعل اللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية في المناطق التي غالبية سكانها من الأكراد ، كما أنها أصبحت لغة التعليم في هذه المناطق .

٣ - مشاركة الأخوة الأكراد في الحكم وفي الوظائف العامة ، وفي المجالس التخطيطية .

٤ - تعيين موظفين أكراد في الوحدات الادارية التي تسكنها كثرة من الأكراد أو بمن يحسنون اللغة الكردية .

٥ – إصدار نظام جديد لمديرية الدراسة الكردية ضمن إحداث تغيير شامل فيها وجعلها قادرة على النهوض بمسؤولياتها .

٦ – تسمية المدارس بالأسماء التاريخية والجغرافية والوطنية الكردية .

٧ – إدخال الكتب الكردية في المكتبات العامة والمدارس .

٨ – تعيين أعداد كبيرة من المعلمين في المدارس التي تدرس باللغة الكردية .

٩ – استحداث مديرية للثقافة الكردية في وزارة الإعلام .

١٠ – تأسيس دار التضامن للطباعة والنشر الكردية .

١١ – إصدار مجلة كردية باسم (به يان) وجريدة باسم (هاوكاري) من وزارة الأعلام .

١٢ – السماح بإصدار الصحف والمجلات الناطقة باللغة الكردية مثل برايه تي ، بير . ي نوي ، شمس كردستان ، نه ستيره .

١٣ – زيادة البرامج الكردية في تليفزيون كركوك .

١٤ – إجازة جمعية الثقافة الكردية .

١٥ – تأسيس اتحاد الأدباء الأكراد .

١٦ – السماح بتشكيل منظمات طلبة وشبيبة ونساء ومعلمين خاصة بالشعب الكردي .

١٧ – إعادة الطلبة الذين فصلوا أو اضطروا إلى ترك الدراسة بسبب ظروف العنف إلى مدارسهم ومعاهدهم بغض النظر عن أعمارهم .

١٨ – إعفاء كافة المسجونين (مدنيين وعسكريين) بسبب حوادث الشمال من الأحكام القضائية التي كانت قد صدرت بحقهم من المحاكم المختصة .

١٩ – تعيين المعلمين والمضمدين من خريجي الدورات اللانظامية .

٢٠ – إعادة العمال والموظفين والمستخدمين من المدنيين والعسكريين الأكراد إلى الخدمة دون التقيد بالملاك ، مهما كانت مساهمتهم في أعمال العنف في المنطقة الكردية ، بالإضافة إلى إصدار قرارات خاصة من السيد رئيس الجمهورية ونائبه تضمنت إعادة عدد كبير من العسكريين والمدنيين إلى الخدمة بصورة استثنائية رغم عدم وجود أية علاقة لقضاياهم بحوادث الشمال وذلك استجابة لرغبة حزبكم والسيد البارزاني .

٢١ – تخصيص رواتب تقاعدية لعوائل الذين استشهدوا في ظروف القتال ومصابي

حوادث الشمال المؤسفة ، وصرف رواتبهم اعتباراً من مايس ١٩٧١ عند انتهاء المعاملة التقاعدية لكل منهم .

٢٢ - إعفاء كافة العسكريين الأكراد الهاربين من الخدمة بسبب حوادث الشمال .

٢٣ - إعفاء كافة الأكراد المشاركين بحوادث الشمال من أداء الخدمة العسكرية الألزامية (أو دفع البدل النقدي) .

٢٤ - تعيين ستة آلاف بيش مركه مسرح كحرس حدود في (١٢ فوجاً) وإصدار قانون خاص بهم وبتصنيفهم واعتبارهم جزءاً من القوات المسلحة العراقية .

٢٥ - تخصيص (٥٠.٠٠٠) خمسين ألف دينار شهرياً كمخصصات مقطوعة لـ(٥٠٠٠) خمسة آلاف بيش مركه مسرح شهرياً على أساس (١٠) عشرة دنانير لكل منهم شهرياً لحين إيجاد الأعمال المناسبة لهم .

٢٦ - تخصيص مبلغ يتراوح بين (٣٠ - ٥٠) ألف دينار شهرياً لمقر السيد البارزاني .

٢٧ - احتساب مدة الغياب عن العمل في فترة الاقتتال ، بالنسبة للعمال لأغراض التقاعد والضمان الاجتماعي ، بالإضافة إلى احتساب فترة مشاركة الموظفين والمستخدمين المدنيين والعسكريين في الحوادث خدمة لأغراض الترفيع والتقاعد والعلاوة .

٢٨ - إصدار قرار خاص للفلاحين الأكراد المتخلفين عن تسديد ديون المصرف الزراعي بسبب حوادث الشمال يمكنهم من إستئناف نشاطهم الزراعي ، وذلك بمنحهم سلفاً إضافية دون التقيد بالحد الأعلى لمبالغ التسليف بحيث تكفي (السلفة الإضافية الجديدة) لتسديد مابذمتهم وتمكينهم من معاودة نشاطهم الزراعي ثانية .

٢٩ - البدء بتطبيق الاصلاح الزراعي في المنطقة الشمالية رغم العراقيل التي توضع أمام تنفيذه وإنجاز المشاريع الزراعية ومشاريع تربية الحيوانات .

٣٠ - تم إعداد الخطة الاقتصادية (الممولة مركزياً وذاتياً) بما يؤمن التطور المتكافىء لأنحاء العراق المختلفة مع مراعاة ظروف المنطقة الكردية . وإذا كان رأي آخر خلاف ذلك ، فنحن على استعداد لبحث جميع الاقتراحات التي تقدمونها بهذا الصدد .

٣١ - تم تشكيل هيئة لإعمار الشمال ، ووضعت المبالغ اللازمة تحت تصرفها لكي تقوم بإنجاز المشاريع الضامنة لتعويض المنطقة الكردية عما أصابها من أضرار خلال السنوات الماضية ، إضافة للمشروعات المقررة في الخطة الاقتصادية .

٣٢ - تم إنجاز الكثير من المشاريع اللازمة لتعويض المنطقة عما أصابها من أضرار وتخلف، وبخاصة مشاريع السكن والخدمات.. فقد تم إنشاء (١٢) ألف دار للذين فقدوا بيوتهم بسبب الحوادث المؤسفة، وبناء الكثير من المدارس الابتدائية والثانوية، وإنشاء الكثير من المستوصفات والمراكز الصحية والمستشفيات، وتأسيس المراكز الصحية، وحفر الآبار الارتوازية، وإنشاء الأسواق العصرية، وإنشاء خطوط للمواصلات اللاسلكية، وإنشاء الكثير من مشاريع السياحة والاصطياف.. وأخيراً تم إقرار إنشاء فندق سياحي كبير في صلاح الدين بكلفة مليون دينار.

٣٣ - أما بالنسبة لتصنيع المنطقة الكردية، فقد تم إنشاء خمسة مراكز لإنتاج السجاد اليدوي في إربيل وكويسنجق وراوندوز ودهوك والعمادية، كما تم إنشاء قسم لإنتاج الغزل في إربيل، وتطوير معمل كبير للألبان في إربيل، وإكمال بناية معمل النجارة في إربيل. وسينتهي قريباً بناء معمل لإنتاج سكر البنجر في السليمانية، وتوسيع معمل إسمنت سرجنار، وكذلك بناء معمل تنقيح التبوغ في السليمانية، وإنشاء مدجن في إربيل. كما سيباشر قريباً بإنشاء معمل للنسيج الصوفي في إربيل، وكذلك قسم لإنتاج الملابس الكردية في دهوك، وإنشاء معمل كبير للتعليب في حرير، ومعمل للتعليب ومعجون الطماطة في دهوك، ومعمل للسكاير المحسنة في إربيل.. وستباشر وزارة النفط قريباً إنشاء خزانات للوقود في سرجنار لضمان تزويد المنطقة الشمالية، وبالأخص محافظة السليمانية، بالأنواع المختلفة من الوقود.. كما سيعرض على مجلس التخطيط قريباً مشروع تصنيع الرخام في إربيل(*). ومن المعلوم أن التوزيع الجغرافي لمشروعات التنمية: سواء الممولة مركزياً أو الممولة ذاتياً: تبين بوضوح بان معدل مايصيب الفرد الواحد في المنطقة الشمالية من تلك المشروعات يزيد عن المعدل العام للقطر.

أما بالنسبة للبنود التي تضمنها بيان الحادي عشر من آذار، ولم يتم تنفيذها إلى الآن، فسنذكرها مع الأسباب التي أدت إلى تأخير تنفيذها.. وهي:

١ - مساهمة الأكراد في السلطة التشريعية:

إننا نعتبر أن مساهمة الأكراد في السلطة التشريعية حق طبيعي تعمل سلطة الثورة على توفيره باقرب فرصة، وقد أخبرناكم منذ البداية أننا حريصون على قيام المجلس الوطني بأسرع

(*) إن جميع هذه المعامل والمؤسسات تم انجازها فيما بعد وخلال تجربة الحكم الذاتي على مدى عشرين عاماً مع مشاريع إنمائية لاحقة ضربت الانتفاضة معظمها والتذابح الكردي - الكردي.

وقت ، ولكنكم تدركون معنا بأن هذا المجلس يجب أن يكون مؤسسة للوفاق الوطني وليس للتناقض السلبي ، حتى يساهم مساهمة فعالة في تعبئة الطاقات وحشدها لتعزيز مواقع الثورة وحماية مكاسب الجماهير وتعميقها .

لذلك كان تقديرنا أن قيام المجلس الوطني ، ينبغي أن يعقب الإتفاق على ميثاق العمل الوطني . . كما أبلغناكم في حينه .

أما بالنسبة لصلاحيات المجلس الوطني ، فإننا لا زلنا ملتزمين بما تم الإتفاق عليه في بيان آذار . . وإذا كان لكم رأي خلاف ذلك ، فنحن مستعدون لدراسة جميع الإقتراحات التي تقدمونها بهذا الخصوص .

٢ – أما بالنسبة لتعيين نائب رئيس الجمهورية ، فإن من حقكم أن تختاروا من يمثلكم ، ولكننا لم نتلق رداً على ذلك .

ومع ذلك ، فنحن على إستعداد لتنفيذ هذه الفقرة بالتشاور ، حسبما جاء في بيان آذار .

٣ – وبالنسبة لتعيين مدراء الأمن في المنطقة الشمالية ، ففي الوقت الذي نؤكد حرصنا على مشاركة إخواننا الأكراد في جميع مؤسسات الدولة . بما فيها أجهزة الأمن . إلا أننا لانستطيع أن نتجاهل أن الأوضاع الراهنة التي تسود المنطقة الكردية وطبيعة علاقات وروابط الحركة الكردية لاتشجع على وضع هذا النص فوراً موضع التنفيذ . . وحالما تتوفر ظروف صالحة لانجازه ، فنحن لانتردد مطلقاً على تنفيذه .

٤ – وبالنسبة لتعديل قانون المحافظات بما ينسجم مع مضمون بيان آذار ، فنحن مستعدون لإتخاذ الإجراءات الضامنة لتنفيذ هذه الفقرة . . ومستعدون في الوقت نفسه لدراسة كافة الإقتراحات التي تقدمونها بهذا الخصوص .

٥ – أما بالنسبة لإجراء الإحصاء في المناطق المختلطة لتحديد المناطق التي تقطنها كثرة كردية ، فنحن لازلنا على إستعداد لوضعه موضع التنفيذ ، ونحن لم نبحث معكم مسألة تأجيل الإحصاء . . إلا بعد أن أبلغ السيد مصطفى البرزاني الرفيق مرتضى الحديثي بأنكم لستم مستعدين للموافقة على نتائج الإحصاء إذا كانت تشير إلى وجود كثرة عربية في المناطق التي يجري فيها الإحصاء . . ومع ذلك فنحن على استعداد لإجراء الإحصاء عندما تزول العقبات التي تعترض القيام به ، وعلى أساس إعتبار إحصاء سنة ١٩٥٧ هو الأساس الذي يحدد سكن المواطنين في هذه المناطق أم عدمه ، وإيقاف عمليات استيطان المواطنين العرب والأكراد في المناطق المختلطة .

٦ - وبالنسبة لتطبيق الحكم الذاتي . . . فبالرغم من أن المدة المحددة لتحقيقه هي أربع سنوات ، او بعد تحقيق الوحدة بين العراق وأي قطر عربي آخر . . فنحن نعتبر أن تنفيذه بأسرع وقت ممكن يشكل تجسيداً لإرادة حزبنا وتنفيذاً لقرار هام من قرارات المؤتمر العاشر لحزبنا .

كما يعبر عن إيمان حزبنا بالمساواة القومية ، وبحرصه على الأخوة العربية الكردية ، وعلى الوحدة الوطنية .

لذا فنحن في الوقت الذي نعمل فيه على توفير كل المستلزمات الضامنة لإنجازه ، نؤكد أن تطبيق الحكم الذاتي بالنسبة إلى الثورة هي مسألة مبدأ وقناعة وإستراتيجية : وهي تتعلق بموقفكم بمقدار ماتجعل هذه المواقف تؤخر في تطبيقه .

فمما لا شك فيه أنكم حينما تكونون الجهة الأساسية في تحمل مسؤولية الحكم الذاتي . فلابد ان تكونوا مطالبين بتنفيذ جميع الإلتزامات التي تساعد على دفع الأمور بإيجابية نحو قيامه في أسرع وقت ممكن .

المظاهر السلبية
في موقف البارزاني

أيها الأخوة : إننا إذ نذكر بما أنجز من بنود بيان آذار وما لم ينجز لا ننسى موقفكم غير المشجع ، والظروف التي أشرنا إليها ، والتباسات العلاقة بين حزبكم وبين حزبنا وسلطة الثورة ، حيث لو سادت علاقات بمستوى مضامين بيان ١١ آذار لأمكن إنجاز بنود البيان بكاملها .

وفيما يتعلق بالفقرة الثانية : التمسك بوحدة العراق أي التمسك بوحدة الشعب . . وحدة الوطن . . وحدة النظام الدستوري . . فإننا لانجانب الحقيقة إذا قلنا : أنكم لم تخطوا خطوة واحدة على هذا الطريق .

ولعل في مقدمة المسائل التي كانت - ومازال - تشكل خرقاً فاضحاً لأبسط مقومات الوحدة الوطنية ووحدة السيادة للدولة العراقية . . هي مسألة العلاقات الخارجية التي تربط حزبكم بالرجعية الحاكمة في إيران .

وإذا كانت قيادة حزبكم قد بررت لنفسها في الماضي إقامة علاقات مع الحكومة الإيرانية الرجعية ، فإنه لايمكن أن يكون مقبولاً بحال من الأحوال استمرار هذه العلاقة بعد بيان ١١

آذار، علماً بأن مثل هذه العلاقة لا يمكن أن تحصل بسبب حاجات النضال القومي الكردي، بل هي إساءة له . ومع ذلك فكان أقل مايفترض تحقيقه هو أن تقطع نهائياً هذه العلاقات بعد إعلان السلام، وتقدم مسيرة الثورة في مراحل تنفيذ بيان ١١ آذار، لاسيما وإن الرجعية الإيرانية كانت أول من تآمر على الثورة وعلى الجماهير الكردية في نفس الوقت، لكي تحول دون السلام وتقطع الطريق على بيان ١١ آذار قبل أن يولد .

ويمكن تعداد بعض مظاهر العلاقة هذه بما يلي :

١ – تدفق الأسلحة الإيرانية بكميات كبيرة على المنطقة الشمالية، لاسيما في فترة ازدياد حدة الصراع بين الثورة وبين الحكومة الإيرانية الرجعية .

٢ – وصول الأسلحة الثقيلة والخفيفة إلى قواتكم عن طريق إيران، مع وصول جهاز إذاعة جديد .

٣ – تدريب الكثير من أفراد (البيش مركه) على مختلف الأسلحة في إيران، وبخاصة الأسلحة الثقيلة .

٤ – إرسال بعض الطلبة الأكراد من منتسبي حزبكم إلى الكليات العسكرية الإيرانية .

٥ – قيام بعض العناصر المعروفة لكم بإرتباطها بإيران، والتي تحتل بعض المواقع عندكم بنقل المعلومات العسكرية التي تخص الجيش العراقي .

٦ – الوقوف إلى جانب القوات المسلحة الإيرانية في بعض حالات الصدام على الحدود، ووصل الأمر إلى حد تمكين بعض القوات المسلحة الإيرانية من احتلال جزء من الأراضي العراقية في منطقة خانقين .

٧ – قيام عدد من عناصركم الحزبية والمسلحة المعروفة بإستقبال عناصر من المخابرات الإيرانية ضمن الأراضي العراقية، وإيوائها ومصاحبتها أثناء وجودها داخل الأراضي العراقية .

٨ – دخول البضائع الإيرانية والإسرائيلية إلى المنطقة الشمالية بحيث أصبح النفوذ الإقتصادي لإيران كبيراً جداً .

٩ – ترويج العملة العراقية المزورة، والتي تطبعها المخابرات الإيرانية بقصد تحطيم النقد العراقي .

١٠ – إرسال المرضى، وبخاصة المسؤولين في حزبكم، إلى إيران للعلاج في المستشفيات الإيرانية .

١١ - تسهيل سفر بعض المواطنين إلى الخارج عن طريق إيران ، خلافاً لقرار مجلس قيادة الثورة بمنع السفر بعد قرار التأميم التاريخي .

١٢ - ازدياد نفوذ المخابرات الإيرانية على جميع المنطقة الواقعة تحت نفوذ الحركة الكردية ، وبالشكل الذي جعلها تقوم بأعمال إختطاف وقتل عناصر من أبناء الشعب ، واخرى من القوات المسلحة .

١٣ - دخول الأجانب إلى المنطقة الكردية عن طريق إيران .

١٤ - تسليم الوطنيين الإيرانيين الهاربين من الحكم الرجعي الإيراني إلى حكومة الشاه ، وسجن وقتل القسم الآخر منهم .

١٥ - الزيارات المتبادلة بين بعض عناصر قيادة حزبكم وبين المسؤولين الإيرانيين .

وربما يدعي البعض إن هذا الموقف جاء بعد تدهور العلاقات ، ولكننا نستطيع التأكيد بأن موقفكم هذا كان - ومازال - قائماً حتى في أكثر الظروف إيجابية .

احصاءات الأعمال السلبية

أما فيما يتعلق بالممارسة اللاشرعية التي تشكل انتهاكاً لأي إلتزام بإحلال سلطة الدولة محل أية سلطة أخرى ، وتجاوزاً صارخاً على مهامها ، يمكن إيجازها بمايلي :

١ - عدم تسليم المخافر العراقية الكائنة على الحدود الإيرانية لقوات الجيش للقيام بحماية الحدود ومراقبتها .

٢ - عدم السماح للقوات المسلحة بالتدريب والتمركز في اماكن معينة من وطننا ، وتحريم المرور من مناطق أخرى ، حتى لأي من العاملين في أجهزة الدولة .

٣ - منع موظفي الدولة من أداء واجباتهم في المناطق الخاضعة لنفوذ الحركة الكردية ، مثل موظفي الإصلاح الزراعي والمالية ، وحتى الفرق الصحية التي تهدف إلى وقاية ومعالجة الأكراد .

٤ - إعتقال المواطنين وسجنهم ، وحتى (إعدامهم) .

٥ - إقامة السجون .

٦ - فرض الضرائب .

وبإختصار توجد إحصائية تقريبية تبين عدد الجرائم المرتكبة من قبل منتسبي حزبكم :

جرائم القتل (٣٧٩) حادثة ، جرائم الخطف (٢١٩) حادثة ضحيتها (٥٦٦) شخصاً ، منهم ٤٩٩ مواطن مدني و٤٧ عسكرياً وموظفاً حكومياً و٣٠ مناضلاً إيرانياً ، وعدد حوادث الإعتداء (٤١٩) ، وعدد حوادث الإغتصاب (١٥٧) ، وعدد حوادث السلب (٢٩) . . إضافة إلى حوادث التخريب المشار إليها سابقاً (١١) حادثة تخريب في السكك والقطارات ، (٦) حوادث تخريب في منشآت الكهرباء ، (٣) حوادث تخريب في القناطر والجسور والطرق ، (٢٥) حادثة تخريب مختلفة .

وفيما يتعلق بأمن الثورة وسلامتها ، يمكن ذكر القضايا التي لاتدل على حرص حزبكم على توطيده وتعزيزه ، إن لم يكن العكس هو الصحيح . . ومنها :

١ - إيواء العناصر والفئات المعادية للثورة وتزويدها بالمال والسلاح ، وتكليفها بالمهام التي تعرض أمن الدولة وسلامتها للخطر ، سواء أكانت هذه العناصر والفئات من العرب أو الأكراد . . من العراقيين أو غيرهم .

٢ - إقامة الصلات مع بعض الأقطار المجاورة ، عربية أو أجنبية ، للتآمر على الثورة وإقامة العلاقة مع القوى التي تمارس نشاطاً تآمرياً ضد الثورة من خارج الحدود ، مع العلم أن هذا النشاط تقوم به أبرز العناصر في المكتب السياسي واللجنة المركزية لحزبكم .

٣ - الإستمرار في توزيع الأسلحة الخفيفة والقنابل والألغام على منتسبي حزبكم وعلى مؤيديه .

٤ - فتح معسكرات للتدريب على الأسلحة الثقيلة ، في الوقت الذي تم الإتفاق على تسليم الأسلحة الثقيلة التي كانت تستعمل قبل بيان ١١ آذار .

٥ - تشكيل أفواج جديدة من البيش مركه .

٦ - دعوة العسكريين للهروب من وحدتهم النظامية عند حصول أية ظاهرة سلبية ، مما بدأ يؤثر على الضبط العسكري ، وجعل العسكريين الأكراد يشعرون بأنهم في مأمن من العقوبات عند ارتكابهم المخالفات وخرقهم الضبط العسكري ، وتشجيعهم على كتابة التقارير عن نشاطات الجيش وخططه واسلحته ، وماترتب على ذلك من تسريب هذه المعلومات الخطيرة إلى جهات أجنبية معادية .

٧ - محاولة نسف أنابيب النفط في فترة إنذار الشركات في شهر أيار ١٩٧٢

٨ – محاولة نسف بعض القواعد الجوية .

٩ – نسف خطوط السكك الحديدية .

١٠ – افتعال المشاكل وإثارة الفتن والإضطرابات (حوادث خانقين ، حوادث بعشيقة ، حوادث سنجار . . الخ) .

١١ – الإعتداء على حياة المسؤولين الإداريين .

١٢ – الإعتداء على أجهزة الأمن والإستخبارات .

– وفيما يتعلق بأمن المواطنين وحياتهم يمكن أن نسجل مايلي :

١ – خطف المواطنين الذين يشك حزبكم بأنهم يتعاطفون مع سلطة الثورة وتعذيبهم وقتلهم .

٢ – إنتهاك أفراد البيش مركه وبعض الأغوات لأعراض المواطنين الأكراد بشكل واسع في المناطق التي يسيطرون عليها .

٣ – حرق القرى الكردية المعروفة بموالاة سكانها للسلطة ، وضرب المواطنين في هذه القرى بالمدافع ، إنطلاقاً من النهج الراهن لحزبكم والقائم على الإنتقام وإذلال المعارضين والإستجابة لنوازع الحقد .

٤ – تشريد المواطنين الأكراد من قراهم .

٥ – إلقاء المتفجرات والقنابل على بيوت العناصر الكردية التي لا تأتمر بأوامركم .

٦ – تهديد المواطنين الذين تشتبهون بتأييدهم للسلطة .

٧ – عسكرة البيش مركه الذين من المفروض أنهم قد سرحوا في الكثير من القرى الكردية وعيشهم عالة على المواطنين وفرضهم الأتاوات عليهم .

وفيما لو تناولنا موضوع وحدة الإتجاه لمسيرة سلطة الدولة ، نستطيع التأكيد أن المنطقة الشمالية تسير وفق منطق بعيد عن روح الثورة ونهجها . ويمكن توضيح ذلك بالادلة التالية :

١ – عدم خضوع الكثير من الإداريين الأكراد من منتسبي حزبكم ، للسلطة المركزية .

٢ – عدم التزام حرس الحدود بواجباته ومهماتهم ، وعدم الإنصياع للأوامر الإدارية الصادرة من الجهات المسؤولة ، واستخدامهم في المعارك والخصومات العشائرية وجمع الأتاوات والإعتداء على المواطنين .

٣ – وضع العقبات في طريق تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي ، الأمر الذي تؤكده الأدلة التالية :

أ – التصدي المقصود لعمليات الإصلاح الزراعي من قبل حزبكم والبيش مركه المسرحين ، حتى أن بعض المناطق في السليمانية على الحدود الإيرانية لم تستطع دوائر الإصلاح الزراعي تنفيذ أحكام القانون فيها .

ب – جباية الضريبة الزراعية تحت عنوان جباية الزكاة من المزارعين والفلاحين العرب والأكراد في المنطقة الشمالية بواسطة البيش مركه ومنع دوائر الدولة من تحصيل هذه الضريبة باستمرار .

جـ – التصدي بإستمرار للجان الإستيلاء والتوزيع وفرق المسح في المنطقة .

د – إختطاف بعض منتسبي الإصلاح الزراعي وإجراء التحقيق معهم بغية إرهابهم من أجل تمرير الأمور التي تريدونها اثناء التطبيق .

هـ – عدم مساعدة لجان البحث والتوزيع في معرفة هويات الفلاحين المراد توزيع الأراضي عليهم بهدف وضع العراقيل أمام لجان التوزيع وخاصة في محافظة دهوك .

و – وضع العقبات في طريق الحقوق الثقافية للأقليات القومية .

ممارسات الحزب الكردي

أما على صعيد السياسة العامة للحزب الديمقراطي الكردستاني ، ففي الوقت الذي يشارك حزبكم في الحكم ، فإنه يمارس دور الأحزاب المعارضة . وذلك واضح من الأمثلة التالية :

١ – إصدار البيانات والتعليمات التي تتضمن الكثير من المغالطات والأخبار غير الصحيحة حول سلطة الثورة .

٢ – إصدار التعليمات الداخلية التي توحي بالتحفظ من المعاهدة العراقية – السوفييتية .

٣ – عدم إرسال برقية من قبل السيد البارزاني والمكتب السياسي بتأييد تأميم النفط .

٤ – إثارة بعض المسائل التي تدلل على نهج انعزالي كالحديث عن حصة (الشمال) من النفط المؤمم ، في جريدة التآخي .

٥ – الموقف السلبي من مسألة الجبهة الوطنية التقدمية وقضية الإتفاق على ميثاق العمل الوطني .

٦ - تجاهل الإعتداءات الإيرانية المتكررة على الحدود وعدم إستنكارها حتى في جريدتكم التآخي .

٧ - طرح القضايا المطلبية والأمور التي تظهر حزبكم بموقف المعارض في الظروف الدقيقة والحرجة التي يتعرض فيها البلد إلى مخاطر إستعمارية رجعية . وجريدة التآخي زاخرة بالأمثلة على ذلك .

أما في مجال الحرص على الثورة ، فنحن نؤكد أن الحزب الديمقراطي الكردستاني أخذ يتعامل مع الثورة وكأنه حزب هدفه كسب المؤيدين بأي شكل حتى وإن كان ذلك بطريقة غير مشروعة . وعلى حساب الثورة ، والأدلة على ذلك هي :

١ - تقديم أسماء كثير من السجناء الأكراد المحكومين بجرائم عادية بإعتبارهم مشمولين بحوادث الشمال .

٢ - تقديم أسماء ما يقدر بـ ١٢٠ ألف مواطن بإعتبارهم من البيش مركه المسرحين وذلك لاعفائهم من الخدمة العسكرية بالإضافة إلى أن أغلبهم ممن ثبت عدم وجود علاقة لهم بالبيش مركه علماً أن عدداً كبيراً منهم من العرب .

٣ - تحويل عمل المكاتب الحزبية لحزبكم من مهام التوعية والتثقيف السياسي للجماهير إلى التدخل بمهام الحكم اليومية للمواطنين ، بشكل غير منسجم مع الأصول المتعارف عليها في العلاقة بين أية دولة ومواطنيها .

٤ - تقديم أسماء كثيرين على أنهم شهداء ليصار إلى منح عوائلهم رواتب تقاعدية بدون حق .

٥ - تبني قضايا الأكراد الموالين لكم سواء أكانت حقاً أم باطلاً .

- أما من زاوية الحرص على تنفيذ بيان آذار فيمكن أن نذكر مايلي :

١ - عدم تسليم الأسلحة التي تم الإتفاق عليها فقد سلمت وجبة واحدة من أسلحة مستهلكة بالأساس ،لم تكن تستعمل من قبلكم أثناء الحوادث المؤسفة .

٢ - عدم تمكين النازحين بسبب حوادث الشمال من العودة إلى ديارهم ، بل على العكس فقد تم تهجير ألوف من المواطنين بعد بيان آذار ، ولازالت ألوف العوائل الكردية دون مأوى بسبب سياسة الاضطهاد التي يمارسها حزبكم ضد العناصر غير الراغبة في الإمتثال لأوامركم .

٣ - عدم تعاونكم مع اللجان والهيئات التحقيقية التي شكلت للتحقيق فيما أوردتموه من

معلومات عن محاولات لإغتيال السيد البارزاني ، بل وصل الأمر إلى حد وضع العراقيل أمامها لإفشال مهمتها .

٤ - تمكين الإقطاعيين من السيطرة على أراضي ومزارع الفلاحين في بعض المناطق التي يقطنها الأكراد .

الانكفاء .. على روح الأخوة

وعن حرصكم على الأخوة العربية الكردية وتعزيز الوحدة الكفاحية بين العرب والأكراد يمكن تسجيل مايلي :

١ - السياسة الإنعزالية التي يمارسها حزبكم في التثقيف الجماهيري ، سواء أكان ذلك التثقيف جارياً على صفحات النشرات الداخلية ، أو في مجلة حزبكم الداخلية «الكادر» أو في المجلات والصحف الجماهيرية ، كشمس كردستان وبرايه تي .

٢ - إنتهاج سياسة التميز بين الموظفين الأكراد والعرب في المنطقة الشمالية ، ومحاولة إثارة المشاكل بوجه الموظفين العرب العاملين في هذه المنطقة .

٣ - إثارة الإتهامات الباطلة حول تعريب بعض المناطق المختلطة ، واتخاذها ستاراً لتكريد هذه المناطق وكذلك المناطق التي يقطنها العرب .

مع .. أعداء الثورة

الموقف السلبي الصريح من الثورة على الصعيد الخارجي إذ لم يعرف لأجهزة حزبكم في الخارج موقف على الإطلاق إلا وكان إلى جانب أعداء الثورة ومعارضيها .

وليس أدل على ذلك من حملات التشهير والإفتراء التي تشنها جمعيات الطلبة الأكراد في الخارج والتي لها علاقات وثيقة بحزبكم وبالأحرى توجه بشكل أساسي من قبل منظمات حزبكم في الخارج ، هذا فضلاً عن الاحراجات التي سببها حزبكم للحكومة العراقية أمام الدول الأخرى من جراء إقدامه على إعتقال مواطنين يحملون جنسيات أخرى ، بل وإقدامه على «إعدامهم» أيضاً في بعض الحالات .

أما عن مفهومكم للحكم الذاتي فيكفي أن نذكر المشاكل والعراقيل التي تثار أمام الجيش العراقي عند قيامه بالتدريب والمناورات في المنطقة الشمالية . فإذا كان هذا هو الوضع في المرحلة الحاضرة ، فكيف سيكون ياترى شكل الحكم الذاتي الذي يريده حزبكم؟

.. نقـد ذاتـي

وأمام هذه القضايا الكثيرة التي تثار في هذه الرسالة فقد تقولون أن حزب البعث العربي الإشتراكي يحاول تبرئة نفسه من مسؤولية المساهمة في تدهور الأوضاع ، أو على الأقل لم يحاول التذكير بقسطه من المسؤولية في تردي هذه الأوضاع .

ونحن فـي الوقت الذي نذكر هذه القضايـا لاندعي اننـا لم نقع فـي أخطاء ، ولانريد من ذلك أن تكون القضايـا المطروحة لإثـارة المباراة بيننـا وبينكم حول أي جهـة تتحمل مسؤولية أكثر ، ولكننـا نريـد أن يكون كل شـيء واضحـاً أكثر من أي يوم مضـى من أجل أن تتبلور قناعـة مشتركة حول حجم المشاكل التي نعاني منها والتي يتوقـف على حلها إستقرار الحل السلمي وتحقق أغراضه الوطنية .

أيهـا الأخـوة :

نحن ندرك تمامـاً أن القوى التـي تضررت بالسـلام ستبذل كـل الجهود التي تمكنهـا من نسف بيـان آذار ، وإن القوى الشوفينية والإنعزالية لـن تحجم عن إتباع أيـة وسيلة من أجل تجديد القتـال . ونحن لاننكر أن فـي أجهزة الدولـة عناصر ليسـت على مستوى بيان آذار التـاريخي . وإن البعض منها ربما وجد في تصرفـاتكم التي أشرنا إليهـا مادفعه إلى أن يمارس أعمالاً مشابهة للرد على تلك التصرفات والأعمال اللا مشروعة .

ولقد أخبرنـاكم منـذ الساعات الأولى لإعلان بيان آذار ، بأن الوصول إلى السلام أمر يسير (ولكن المحافظة عليه قضية كبيرة تحتاج إلى عقول كبيرة ونفوس كبيرة بمستوى هذا الحديث) وإن هذا البيـان هو أمانـة ومسـؤولية فـي أعناق جميع الذيـن يحرصون علـى وحدة العراق وضمان مستقبله وحقوق شعبه .

نحـن لا ننكر وقوع بعـض أجهزة الحزب والدولـة فـي بعض الأخطـاء وقـد عملنـا على معالجـة الكثير منها في حينه . ومازلنا نعمل من أجل معالجة كل خطأ نقع فيه . وكنا نعرف أن وقوع الأخطاء أمر محتمـل ، ذلك أن سنوات عديـدة من القتال لابد أن تترك آثـاراً سلبية على العلاقات التي تربط بـين الحركة الكردية وبـين الأجهزة التي تتحمل مسؤولية التنفيذ ، كمـا أن الأجهزة التي تتحمـل مسؤولية التنفيذ كما تعلمون لم تكن أساسـاً مكونـة لتنفيذ برامج الثورة ومشاريعها وإنما تشكلت بالأساس ومنذ السابق لتنفيذ برامج وسياسيات جاءت الثورة أصلاً من أجل إزاحتهـا . ومن الطبيعي أن تقع الحركـة الكرديـة في أخطـاء قد تكون كثيرة ، وليس هناك خشية من وقوع هذه الأخطاء ، عندما تتوافر الرغبة المخلصة في تصفيتها وتتخذ الإجراءات اللازمة لمحاسبة المخطئين ومعاقبتهم .

ولكن من غير الطبيعي أن تزداد الأخطاء . ولايجد المخطئون من يردعهم بل تبرر أعمالهم . ونحن لايمكن أن نفهم أسباب تصاعد الخط البياني للاخطاء ، وعدم محاسبة المخطئين بل تشجيعهم على إرتكاب المزيد من الأخطاء وتوفير الحماية لهم ولانرى في ذلك إلا دليلاً على عدم الحرص على صيانة السلام والوحدة الوطنية .

الأخطاء . . والأخطاء المقابلة

ومن البديهي أن تجر الأخطاء التي ترتكبها الحركة الكردية إلى أخطاء مقابلة . (وإذا كنا لانعتقد بصواب مقابلة الخطأ بالخطأ فإن الواقع يشير إلى كثيراً من الأخطاء التي وقعت فيها بعض أجهزة الدولة كانت رد فعل لأخطاء الحركة الكردية) ولقد أدى تكرار الأخطاء من قبلكم وتراكمها ، إلى عدم إمكانية التفريق بين العناصر التي تندفع بردود الفعل وبين العناصر التي تخرب عن عمد ، فضلاً عما ولّده ذلك من إحراجات لنا ، جعلت مهمتنا في تصحيح الأخطاء وقمع عمليات التخريب مهمة شاقة وصعبة ، لأن مثل هذه المهمة ليس من السهل أداؤها كما ينبغي ، في جو عام وواسع من الإساءات والأخطاء التي ترتكب ضد أجهزة الدولة ، وضد المواطنين .

ولعل من المفيد أن نشير هنا إلى أن القضية الكردية كانت تحظى بعطف كبير في أوساط حزبنا ، كما كانت تحظى بعطف كبير أيضاً بين الجماهير العربية ، وقد لمستم بأنفسكم المشاعر التي يحملها العرب وفي طليعتهم حزب البعث العربي الإشتراكي تجاه مسألة الحقوق القومية للأكراد وكذلك مسألة إحلال السلم في شمال الوطن : وليس غريباً هذا الموقف ، ولكن الغريب أن لايكون الموقف مثل هذا .

إن الروابط التاريخية التي تربط شعبنا بعربه وأكراده والأخوة الكفاحية التي جسدت علاقاتهما هي التي جعلت العرب والأكراد يشعرون بوحدة المصير وبالفرح لكل نصر يتحقق لكل منها وكليهما .

وبدافع حرصنا على الأخوة العربية الكردية ، وعلى مستقبل العلاقات معكم لابد أن نكون صريحين معكم ، وأن نبين لكم أن سلامة التحالف معكم قد أصبحت موضع تساؤل في أوساط حزبنا ، وإذا كان هذا الموقف لا يؤثر بحال من الأحوال على إيماننا بالحقوق القومية للأكراد ضمن الوحدة الوطنية فإنه قد يدفع إلى إجراء مراجعة للتفريق بين الحركة الكردية وبين حزبكم وكذلك التمييز بين حزبكم وبين المسألة القومية الكردية . ولا نخفي عليكم أن تصرفاتكم وأخطاءكم تثير البلبلة والقلق في نفوس المواطنين ، كما تشكل مرتعاً خصباً للإتجاهات والآراء الشوفينية .

ولعله لم يعد مجهولاً لديكم الموقف السلبي المتصاعد لدى الجماهير الكردية إزاء حزبكم ، هذا الموقف الذي لا تقوى سيطرة أجهزتكم المسلحة على إخفائه؟ إذ أن القلق بدأ يسيطر على هذه الجماهير منذ الأشهر الأولى لبيان آذار بسبب تزايد التجاوزات والانتهاكات من قبل أجهزة حزبكم ضد حقوق الأكراد وحرياتهم . إضافة إلى المخاطر التي بدأ يشعر بها المواطنون الأكراد نتيجة تصاعد علاقاتكم مع الحكم الرجعي الإيراني رغم ممارسة شتى صنوف الإضطهاد ضد أكراد إيران ، والذي يخطط لتجديد القتال وتخريب المكاسب التي حصل عليها أكراد العراق في ظل بيان ١١ آذار . (إن عزلتكم عن الجماهير الكردية تلحق ضرراً بموقع الثورة لدى هذه الجماهير لكونهم من حلفاء الثورة) .

بيان ١١ آذار
كان حصيلة نضال عربي - كردي مشترك

ولا مفر من تأكيد بديهية واضحة تماماً وهي أن بيان آذار ليس حصيلة نضال الحزب الديمقراطي الكردستاني وحده وليس حصيلة نضال الأكراد وحدهم ، وإنما هو حصيلة النضال المشترك للعرب والأكراد ، وحصيلة نضال كل القوى الخيرة التي تؤمن بالحقوق المشروعة للأكراد وبأهمية الأخوة العربية الكردية ، وإنه ليس في مصلحة الحركة التحررية الكردية . . كما نعتقد أن تفقد حليفها النضالي - الشعب العربي - كما ليس في مصلحة الحزب الديمقراطي الكردستاني أن يفقد حلفاءه من الأحزاب والقوى الوطنيةوالتقدمية من خلال العلاقات السياسية لحزبكم مع الحكومة الإيرانية الرجعية التي لايمكن أن تكون بحال من الأحوال لمصلحة الوطن أو لمصلحة النضال القومي الكردي التحرري نفسه .

كما نعتقد أن قيادة الحركة الكردية ترتكب خطأ كبيراً جداً إذا اعتقدت أن حل القضية الكردية يأتي من خلال إضعاف حزب البعث العربي الإشتراكي وسلطة الثورة ، لأنها في مثل هذا الإعتقاد لا تحصد غير الوبال . . لأن سلطة الثورة لا تستطيع أن تؤثر عليها مثل هذه الأمور .

ومع ذلك يمكن السؤال : ما هي ياترى المكاسب التي تحققها الحركة الكردية عندما

تعمل على إضعاف سلطة وطنية تقدمية في البلاد ، إذا كانت هذه الحركة تنتهج فعلاً خط تحقيق الحقوق القومية للشعب الكردي في إطار وحدة الوطن ، وأية سلطة غير سلطة الثورة يمكن أن تلبي هذه الحقوق؟

وإذا كان هناك من يفكر بين صفوف الحركة الكردية ، بأن بوسعه أن يفرض شكلاً معيناً من السلطة على العراق . . فلا شك أنه على خطأ ، وعلى العناصر الخيرة الواعية في الحركة الكردية أن تلجم مثل هذه الإتجاهات ، وأن تمنع . هذا النوع من اللعب بالنار ، لأنه ليس في مصلحة السلام أن يتمادى أو يطلق له العنان .

وحرصاً على وحدة هذا الشعب وحماية المنجزات القومية والديمقراطية التي تحققت لشعبنا بعربه وأكراده ، ندعو الحزب الديمقراطي الكردستاني لمراجعة مواقفه الخاطئة وبدء علاقات جديدة تعبر عن الحرص الكامل على وحدة المصير ، ووحدة الكفاح المشترك ، ووحدة الشعب والوطن التي لن نفرط فيها مهما غلا الثمن .

إننا في الوقت الذي نستعرض فيه حصيلة التجربة الماضية ، لانهدف من تعداد الأخطاء سوى التوصل إلى الطريق الصائب .

ونحن إذ نذكر هذه الأمور (لا نستهدف تقديم المواعظ والإرشادات ، وإنما نطرح وجهة نظر صادرة عن قناعات مخلصة) نعتقد أنها صالحة لأن تكون أساساً لتصفية الأجواء السلبية بما يطمئن مشاعر الجماهير التي تشعر بالقلق على علاقات الأخوة بين العرب والأكراد ، ومستقبل العقدة بين البعث والديمقراطي الكردستاني .

الشروط الإيجابية المطلوبة

لذلك نرى أن بدء علاقات جديدة كالتي نشأت بعد بيان آذار تتوقف على الشروط التالية :

١ - إن المعنى الحقيقي لبيان الحادي عشر من آذار ، وللسلام الذي يفترض أن ينبثق عنه ويتوطد ، هو سيادة حكم القانون ومؤسسات الدولة الدستورية والقانونية ، وإنه مالم يتحقق تصميم أكيد مشترك بين حزبينا على إحترام القانون ومنع التجاوز عليه ، والتأكيد على أن ممارسة السلطة بأي شكل من أشكالها لا تجوز إلا من قبل المؤسسات الدستورية والقانونية والمخولة بذلك ، فإن قضية السلام تبقى مهددة مالم تواجه بحزم أي خروج أو تجاوز على هذه المبادىء .

٢ - إن علاقتكم مع حزبنا وسلطة الثورة يجب أن تحكمها المصالح الأساسية للثورة وقواها، ولا يمكن أن تتم على حساب إضعاف الروابط مع أية قوة تقدمية أو فئة (أو عنصر) تدعم الثورة في المنطقة الشمالية، ذلك لأن الثورة لاتوافق على تقليص التزامها إزاء الجماهير الكردية وإختزاله بصورة علاقة أحادية الجانب مع حزبكم فقط.. (لأن حزبكم وكل الأحزاب في العالم، بما فيه حزبنا في أحسن الأحوال، لا يمكن أن يكون بديلاً عن الشعب، وإن كان بإمكانه أن يكون طليعة له بالتجربة).

٣ - إلتزام حزبكم بقطع روابطه مع الرجعية الإيرانية الحاكمة وغلق الحدود وتسليم مخافر الحدود إلى الجيش.. إذ لايمكن بأي حال من الأحوال إستمرار العلاقة معكم على أساس التضامن والعمل المشترك، في الوقت الذي تعقدون فيه علاقات على كل الأصعدة وعلى نطاق واسع مع دولة أجنبية.. يضاف إلى ذلك الموقف العدواني الذي تتخذه هذه الدولة من العراق والأمة العربية.. ومن الشعب الكردي القاطن فيها.

٤ - إلتزام حزبكم بعدم محاربة العناصر الوطنية الإيرانية، وعدم تسليم اللاجئين منهم إلى سلطات الشاه.

وفيما لو سئلتم من قبل جماهيرنا العربية والكردية، عن السبب الكامن وراء تفضيلكم سلطات الشاه على العناصر الوطنية الإيرانية، ترى ماذا يكون الجواب بالنسبة لحزبكم الذي يعتبر نفسه معادياً للإستعمار والرجعية؟

٥ - إلتزام حزبكم بالتخلي عن العناصر الرجعية والمشبوهة المعادية للثورة، وتجنب إزدواجية العلاقة مع الثورة بشكل ومع أعدائها بشكل آخر. مع الثورة بوزراء ومسؤولين من حزبكم، ومع أعداء الثورة بمساعدات تنشط التآمر.. وكذلك تجنب «التكتكة» وتغيير العلاقات السياسية على حساب المصالح الإستراتيجية للثورة والجماهير.

٦ - إدانة الإغتيالات السياسية، وإعتبار كافة الجرائم التي تؤدي إلى تصديع السلام من الجرائم غير الإعتيادية التي لاتنحصر في الحدود الضيقة للجريمة، بل أنها من الجرائم التي تعرض أمن الدولة وسلامتها للخطر.

٧ - إدانة ومحاربة جميع الأعمال والأساليب التي تعطي التبرير لنشاط العناصر الشوفينية والانعزالية بإثارتها الشغب والفتن.

٨ - التخلي عن المساعي الهادفة لكسب الرجعيين وفرض سلطانهم على الجماهير والاستناد في العلاقات السياسية على مبادىء النضال الديموقراطي الثوري .

٩ - إبعاد رؤساء العشائر الكردية ، من الذين يشكلون خطراً على السلم في المنطقة الشمالية إلى بغداد أو إلى أي منطقة يقع عليها الاختيار . . وإذا لم يحظ هذا الاقتراح بموافقتكم ، فنرى ضرورة توفير الظروف التي تمكن الجميع من العيش في أماكنهم ومحاسبة أي شخص يخرج على القانون والأنظمة ويحاول إثارة المشاكل والفتن .

١٠ - التزام حزبكم بعدم التصدي للقوات المسلحة أثناء قيامها بواجباتها ، وعدم التصدي لأجهزة الأمن والاستخبارات العاملة في المنطقة الشمالية لأن مثل هذه الأعمال تنطلق من عقلية الانعزال عن السلطة والاقتتال معها ، ولا تنسجم مع روح بيان آذار . . وما من دولة في العالم ترضى بأن تعامل أجهزتها المركزية بمثل هذه العقلية أو توافق على التجاوزات ضد أجهزتها مهما كان السبب .

١١ - التزام حزبكم بعدم الاعتداءعلى العناصر المؤيدة للثورة ، وعدم خطف وتعذيب وقتل المواطنين ، والغاء جميع السجون التي يمتلكها حزبكم . . إن الصلاحيات التي يمنحها حزبكم لنفسه هي صلاحيات غير طبيعية تماماً وتتم بمعزل عن أصول الدولة وضوابط العلاقات والتعهدات المشتركة . . وهذا مايجب إعادة النظر فيه جذرياً .

١٢ - إقرار حزبكم بأن حل القضية الكردية معه (لايعني احتكاره لأجهزة الدولة في المنطقة الشمالية . ولا احتكاره التمثيل في الأجهزة الرئيسية للدولة ، لأن الشعب الكردي والحركة الكردية - وكما قلنا - أكثر شمولاً من حزبكم) .

١٣ - أن تكون السياسة العملية لحزبكم متحركة بإتجاه تعزيز السلم والتآخي القومي ، وضمان الوحدة الوطنية والكفاحية ، ولايمكن أن تظل هذه السياسة مبنية على خصوصية المصالح بالنسبة للحزب الديموقراطي الكردستاني ذاته بمعزل عن مصالح البلد الأساسية ، أو بتحويل المصالح الأساسية للبلد إلى الدرجة الثانية .

إن حزبكم يبدو في كثير من تصرفاته وكأنه غير منتبه إلى ضرورات التآخي القومي وضرورات الحفاظ على المكاسب القومية ، علماً بأن الحكم الذاتي خاضع للتعريف والتحليل ، وهو موجود كتجربة قائمة في بلدان عديدة من العالم ، لاسيما البلدان الاشتراكية ، بمعنى أن الحكم الذاتي خاضع للتنهيج . . ولا يجوز أن يعبر عن نفسه بلغة الاستحواذ والعداء ونسف المواقف الإيجابية .

١٤ - التزام كافة الإداريين المحسوبين على حركة حزبكم بتطبيق القوانين والأنظمة ، وخلق الشروط لوحدة السيادة الوطنية ، بحيث تكون السيادة الوطنية محط الاهتمام الرئيسي وتأتي في الدرجة الأولى نظرياً وعملياً ، وإذ تتفق مع سلطة الثورة ومع الحركة الكردية في الحقوق القومية للأكراد ، وتتفق معها إلى حد كبير في أسلوب التطبيق . . فهل من داع موضوعي إذاً لرفض قوانينها وأنظمتها ، هذه القوانين والأنظمة الموجهة من قبل الثورة لتجسيد الحقوق القومية للأكراد؟ .

وهل البديل هو نظام حزبكم واجتهاداته . . وفي أي مكان في العالم يجري مثل هذا البديل؟ .

١٥ - التزام حزبكم بمنع حالة التسليح في جميع المناطق التي يقطنها الأكراد .

مسؤولية الدولة . . وممارسة السلطة

١٦ - إقرار حزبكم أن أجهزة الدولة هي وحدها المسؤولة عن ممارسة سلطة الدولة في جميع شؤون المواطنين ، وتجسيد ذلك في الممارسة والسلوك العملي ولا يمكن افتراض صورة أخرى ، لأن الصورة الأخرى تعني تعدد مراكز السلطة ، بما يؤول في النهاية إلى التقليل من شأن السلطة ، وإضعاف دورها في حماية مصالح الجماهير عرباً وأكراداً وأقليات قومية داخل الوطن . . إن تعدد مراكز السلطة يعني التفتيت والتناحر ، وهذا مايقع على الضد كلياً من مبدأ التآخي القومي ، ومن شروط وغايات بيان ١١ آذار التاريخي .

١٧ - التزام حزبكم بتقديم كافة المتطلبات اللازمة لتأمين قيام السلطة بالتحقيق في جرائم الاغتيالات وخطف المواطنين وتسليم كافة العناصر المناوئة للثورة لأجهزة الدولة المختصة ، وعدم إيواء وحماية المجرمين والهاربين من وجه العدالة ، والهاربين من الخدمة العسكرية .

١٨ - التزام حزبكم بالسير في طريق تعزيز مكاسب الثورة ومقاومة تيارات الردة ، إذ ليس من الجائز أن يجعل حزبكم من مقراته المفتوحة في أنحاء العراق مأوى للعناصر الرجعية والمضادة للثورة ، لأن هذه العناصر ليست هي التي حققت السلم في المنطقة الشمالية ، وليست هي الحريصة على بيان آذار التاريخي ، حتى تكون تلك العلاقة مبررة وقوية إلى هذا الحد .

١٩ - الاتفاق على إبعاد العناصر الإدارية التي عينت في المنطقة الشمالية بناء على طلب حزبكم . والتي لم تخضع أو تنفذ أوامر السلطة المركزية .

٢٠ - إعادة جميع النازحين الأكراد إلى أماكنهم ، سواء من نزحوا قبل بيان آذار أم بعده .

٢١ - عدم السماح لمنظماتكم الحزبية بالتدخل في شؤون الحكم اليومية . . . فالإدارة هي وحدها المسؤولة عن حل مشاكل المواطنين اليومية ضمن صيغ ثورية غير خاضعة لللنزوع اللامبالي والرغبات الذاتية في التنفيذ والسيطرة .

٢٢ - بالنسبة للقضايا التي تهدد أمن الدولة وسلامتها في المنطقة الشمالية ، نرى من الضروري تشكيل هيئة قضائية من حكام معروفين بنزاهتهم واستقامتهم وتحظى هذه الهيئة بتأييد القوى الوطنية ، وتأخذ على عاتقها مهمة التحقيق في جميع القضايا .

٢٣ - اطلاق سراح جميع الموقوفين في سجون حزبكم ومعتقلاته .

٢٤ - تسليم الأسلحة الثقيلة إلى السلطة .

٢٥ - إنهاء حالة التسلح ومنع التفتيش الذي يقوم به مسلحو حزبكم في الطرق العامة .

٢٦ - عدم وضع العقبات أمام تنفيذ قرارات الثورة القاضية بمنح الحقوق الثقافية والإدارية للأقليات القومية .

٢٧ - عدم عرقلة تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي بأي شكل من الأشكال .

٢٨ - المساهمة الجدية في منع التهريب وتسلل الأجانب والمخابرات الأجنبية إلى العراق من الحدود الوطنية لشمال العراق .

٢٩ - أما بالنسبة لحرس الحدود ، فنحن نرى مايلي :

(أ) ربط حرس الحدود بوزارة الدفاع ، وخضوعه للأوامر الصادرة إليها منها .

(ب) تعيين ضباط أو ضباط صف من الأكراد العاملين في الجيش العراقي ، نتفق معاً على تعيينهم في أفواج حرس الحدود لكي يقوموا بتدريب أفراد الحرس .

(جـ) تحدد واجبات حرس الحدود كحرس على الحدود العراقية ليس أكثر ، ويجب خضوعهم للأنظمة والقوانين العسكرية المرعية .

وهذا يعني :

١ - عدم السماح لهم بارتداء ملابس البيش ماركه مطلقاً .

٢ - عدم السماح لهم بالنزول إلى المدن مصطحبين أسلحتهم .

٣ – تخضع هذه الأفواج لتفتيش أمراء الألوية في الجيش العراقي والمتواجدين معها في منطقة واحدة .

٤ – عدم السماح لأمراء الأفواج بترك أفواجهم إلا بعد موافقة آمر اللواء المسؤول .

٥ – تخضع هذه الأفواج للتدريب ، أسوة ببقية أفواج الجيش العراقي .

حرية العمل السياسي
لجميع القوى الوطنية والتقدمية

٣٠ – السماح لجميع القوى الوطنية والتقدمية التي تدعم الثورة بأن تمارس نشاطها بحرية .. فإذا كانت (الديموقراطية للعراق) شعاراً ترفعونه بإستمرار ، فينبغي والحالة هذه أن تكون (الديموقراطية في كردستان) في مقدمة الشعارات التي ينبغي أن ترفع وتطبق .

ولا يجوز الإعلان عن الديموقراطية كشعار عام ، مع تجميدها في المنطقة الشمالية ، كما لايجوز احتكار العمل السياسي والتنظيمي في المنطقة التي تسكنها كثرة من الأكراد من قبل حزبكم ، بل ينبغي السماح للتيارات والتنظيمات الوطنية والديموقراطية بممارسة نشاطها انسجاماً مع مضامين بيان ١١ آذار وميثاق العمل الوطني ، ومع مايجري في المناطق التي يسكنها العرب .. حيث لايجوز في الوقت الذي يفتتح حزبكم فروعه في بغداد والبصرة وواسط والحي وذي قار وبابل .. إلخ ، بموافقتنا ودون أن يشكل ذلك أية إثارة سلبية للثورة ولنا ، أن تقفوا موقفاً سلبياً من ممارسة قوى وطنية للنشاط السياسي في المناطق التي توجد فيها كثرة من الأكراد .

٣١ – أما بالنسبة لتحديد المنطقة المشمولة بالحكم الذاتي ، فنظراً للعقبات التي تقف بوجه عملية الإحصاء ، وللرغبة في التعجيل بمنح المنطقة التي يقطنها الأكراد الحكم الذاتي .. فنحن نرى إعادة التقسيم الإداري على ضوء الواقع القومي بحيث يتم :

(أ) استحداث وحدات إدارية قومية في المناطق التي يقطنها الأكراد .

(ب) ربط الوحدات الإدارية التي يسكنها الأكراد فقط (محافظات – أقضية – نواحي) ببعضها ، وجعلها منطقة إدارية واحدة .. وتعتبر هذه المنطقة هي المنطقة المشمولة بالحكم الذاتي .

(جـ) وبالنسبة للمواطنين الأكراد الذين يقطنون في المناطق المختلطة خارج منطقة الحكم الذاتي ، فتضمن حقوقهم الثقافية والإدارية ضمن الوحدات الإدارية التي يقطنونها مثلما تضمن حقوق جميع الانتماءات القومية في هذه الوحدات .

أيها الأخوة :

إننا إذ نتقدم برسالتنا هذه . فإننا نأمل أن تكون موضع اهتمامكم .. ونحن إذ نعرض فيها وجهات نظرنا بشأن مختلف المسائل المطروحة . فإننا مستعدون للدخول في حوار جاد وموضوعي من أجل الوصول إلى أفضل درجات التفهم المتبادل ، وتحديد السبل لضمان الوحدة الوطنية والأهداف والحقوق المشروعة لشعبنا بعربه وأكراده وأقلياته القومية .. وكل المواطنين . ولمراجعة كل موقف خاطىء قد يظهر أثناء البحث والنقاش وقبول أي رأي ناضج أو صائب .

وختاماً تقبلوا تحياتنا .

«القيادة القطرية»

٢٣ - ٩ - ١٩٧٢